أ.م.د صالح ياسين عبد الرحمن*

salihyaseen@uokirkuk.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الآراء المذهبية الفقهية حول التعامل مع المستجدات الطبية من خلال دراسة فقهية متعمقة تستعرض التحديات التي يواجهها الفقه الإسلامي في إعمال الأحكام الفقهية على التطورات بالجانب الطبي المعاصر.

يبدأ البحث بمقدمة حول مفهوم المستجدات الطبية والتطورات بهذا الصدد، ثم يستعرض الشروط اللازمة للاجتهاد الفقهي في المسائل الطبية، مشيراً إلى ضرورة توافر المعرفة الشرعية العميقة بجانب الفهم التخصصي للعلوم الطبية، كما يتطرق البحث إلى آلية التكيف مع التطورات بالجانب الطبي، خاصة من خلال مقاصد الشريعة التي تسعى إلى حفظ مصالح الإنسان وتوفير الرعاية الطبية المشروعة.

يُعنى البحث كذلك بدراسة التطبيقات الفقهية للمستجدات الطبية المعاصرة، مع التركيز على المسائل الطبية المستجدة مثل زراعة الأعضاء، التلقيح الصناعي، والاستنساخ، وفي هذا

* جامعة كركوك/كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية

الإطار، يتم استعراض فتاوى فقهية متعددة تُمثل مختلف المدارس الفقهية وتوجهاتها في تناول هذه التطورات بالجانب الطبي.

كما يتناول البحث القواعد الفقهية المؤثرة في التعامل مع المستجدات الطبية، مع تسليط الضوء على دور التوازن بين المصلحة والمفسدة، وأهمية الاستشارة الطبية في إصدار الأحكام الشرعية المتعلقة بالطب، كما يتم توضيح تأثير السياقات الزمانية والمكانية على الاجتهاد الفقهي، وكيفية تأثير التطورات الزمانية على الحكم الفقهي المتعلق بالتطورات بالجانب الطبي.

وفي الختام، يقدم البحث توصيات مهمة حول كيفية تطوير منهجيات الاجتهاد في المسائل الطبية المستجدة، ويشدد على أهمية تطور الفقه الإسلامي للتطورات الطبية بما يتناسب مع المقاصد الشرعية، دون التنازل عن الثوابت الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الاجتهاد الفقهي، المستجدات الطبية، المقاصد الشرعية، القواعد الفقهية، زراعة الأعضاء، التلقيح الصناعي، الاستنساخ، السياقات الزمانية، فتاوى فقهية، المسائل الطبية المستجدة.

Abstract

This research addresses the topic of madhhab-based juristic opinions on dealing with contemporary medical issues through an in-depth jurisprudential study that explores the challenges faced by Islamic jurisprudence in applying legal rulings to modern medical matters. The study begins with an introduction to the concept of medical advancements and their rapid developments, followed by an examination of the requirements for ijtihad in medical matters, emphasizing the need for both deep knowledge of Islamic law and specialized understanding of medical sciences. The research also delves into the methodology of dealing with medical innovations, particularly through the lens of shar'ah objectives, which aim to preserve human welfare and provide legitimate medical care.

The research further investigates jurisprudential applications of contemporary medical advancements, focusing on emerging medical issues such as organ transplantation, artificial insemination, and cloning. In this

context, multiple juristic opinions from various Islamic schools of thought are examined, reflecting their approaches to these new medical issues.

Additionally, the study addresses jurisprudential principles influencing the handling of medical innovations, emphasizing the role of balancing benefits and harms, the importance of medical consultation in issuing legal rulings on medical matters, and the impact of temporal and spatial contexts on juristic decisions. The research highlights how temporal developments affect legal rulings regarding new medical technologies.

Finally, the study offers important recommendations on how to develop methodologies for ijtiḥād in addressing emerging medical issues, stressing the need for Islamic jurisprudence to keep pace with medical advancements in a way that aligns with sharī'ah objectives, without compromising on foundational legal principles.

Keywords:

Juristic ijtiḥād, medical innovations, sharī'ah objectives, jurisprudential principles, organ transplantation, artificial insemination, cloning, temporal and spatial contexts, juristic opinions, contemporary medical issues.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعده.. يشهد العصر الحديث تطوراً سريعاً في المجال الطبي، مما يفرض على الفقه الإسلامي التعامل مع مستجدات طبية جديدة تتطلب تفسيراً شرعياً دقيقاً.

وهذه المستجدات تشمل تقنيات حديثة كزراعة الأعضاء، التلقيح الصناعي، والاستئصال، التي تثير العديد من الأسئلة حول مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، لا سيما في قضايا تمس جوانب مهمة من حياة الإنسان مثل الحفاظ على النفس والعقل والنسل.

إن الاجتهاد الفقهي في المسائل الطبية المعاصرة يعد من التحديات الكبرى التي تواجه العلماء، إذ يتطلب جمعاً بين الفهم العميق للنصوص الشرعية والمعرفة المتخصصة بالعلوم الطبية الحديثة، وفي هذا السياق يُعد الفقه الإسلامي مرناً وقادراً على التكيف مع المستجدات بشرط أن يبقى متماسكاً مع مقاصد الشريعة وأهدافها في تحقيق المصالح ودرء المفاسد.

يتناول هذا البحث الآراء المذهبية الفقهية حول التعامل مع المستجدات الطبية من خلال دراسة شروط الاجتهاد في المسائل الطبية، بالإضافة إلى آلية التعامل مع هذه المستجدات وفقاً لأصول الشريعة الإسلامية.

كما يعرض البحث التطبيقات الفقهية المتنوعة لهذه المستجدات في التطورات بالجانب الطبي المعاصر، ويبحث في القواعد الفقهية المؤثرة في إصدار الأحكام الشرعية المتعلقة بها.

من خلال هذا البحث، سنوجه الاهتمام نحو كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات العلم الطبي وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تقديم حلول فقهية تتناسب مع الواقع الطبي الحديث دون المساس بالمبادئ الثابتة في الإسلام.، والله نسأل أن يكون البحث خادماً لعلم الفقه ومثرياً للمكتبة الفقهية، وهو ولي التوفيق.

التمهيد:

تعدّ المستجدات الطبية من المسائل التي تشغل بال العديد من العلماء والمفكرين في العصر الحديث، حيث يشهد العالم تطوراً سريعاً في الجانب الطبي والتكنولوجي التي تثير العديد من الأسئلة المتعلقة بتوافقها مع الأحكام الشرعية.

تتنوع هذه المستجدات بين تقنيات مثل زراعة الأعضاء، والتلقيح الصناعي، والاستنساخ، التي تتطلب تحليلاً وتوجيه اهتمام من منظور فقهي، باعتبار أن الشريعة الإسلامية تسعى دائماً إلى تحقيق مصلحة الإنسان وحمايته من الأضرار.

ويستوجب التعامل مع هذه المسائل في إطار فقه الشريعة الإسلامية اعتماد الاجتهاد الفقهي المستند إلى مقاصد الشريعة، التي تهدف إلى الحفاظ على الكليات الخمس: النفس، والعقل، والدين، والنسل، والمال. وهذه الأهداف تضع إطاراً محورياً يُرشد العلماء في إصدار الأحكام الشرعية المتعلقة بالمستجدات الطبية، وبالتالي فإن فقهاء العصر الحالي في حاجة ماسة إلى تطوير آليات اجتهادية تستوعب تطور العلوم الطبية بشكل يتماشى مع متطلبات الشريعة.

إن التفاعل بين الفقه الإسلامي والمستجدات الطبية يعكس مدى مرونة الشريعة الإسلامية في مواكبة التغيرات بالجانب الطبي، فالشريعة لا تقتصر على النصوص الثابتة فقط، بل تدعو إلى الاجتهاد والتأصيل العلمي في مسائل جديدة قد لا تكون قديمة العهد في النصوص الفقهية.

وهذا يستدعي من العلماء والفقهاء بذل الجهد في فهم التطبيقات الطبية المعاصرة ومواءمتها مع المبادئ الشرعية من خلال مقاصد الشريعة الإسلامية، التي تهدف إلى تحقيق مصالح الإنسان وحمايته من المخاطر.

ويتطلب هذا البحث دراسة الآراء الفقهية المختلفة حول التعامل مع المستجدات الطبية، مع التركيز على القواعد الفقهية التي تؤثر في هذه الأحكام، ودراسة التطبيقات الفقهية من خلال فتاوى العلماء المختلفة. كما سنؤكد أهمية الاجتهاد المستمر في هذا المجال، لأن الفقه الإسلامي لا ينتهي تناوله على النصوص الثابتة فقط، بل يعتمد أيضاً على فقه الواقع ومواكبة المستجدات بما يتوافق مع المقاصد الشرعية.

المبحث الأول: الأسس الفقهية للتعامل مع المستجدات الطبية

المطلب الأول: المستجدات الطبية وفقه النوازل في اللغة والاصطلاح.

المستجدات في اللغة: جمع مستجدة، وهي مأخوذة من جد الشيء يجد بالكسر جدة: صار جديداً، وهو نقيض الخلق، وجددت الشيء أجده بالضم جدا قطعته، وثوب جديد، وهو في معنى مَجْدُود يراد به حين جَدَّه الحائك، أي قطعه وثياب جدد، مثل سرير وسرر، وتجدد الشيء: صار جديداً، وأجدَّه، واستجدَّه، وجدَّده، أي صيره جديداً، ويقال لمن لبس الجديد: أبل وأجد واحمد الكاسي، والجديد: وجه الأرض.^١

والمستجدات في الاصطلاح: لا تخرج عن المعنى اللغوي، ويقصد بها هنا في البحث: ما ظهر من جديد العلوم والمعارف على ضوء تطور العلوم الطبية والأجهزة المعاصرة.^٢

الطبية في اللغة والاصطلاح:

في اللغة: الطبية نسبة إلى الطب، والطب يطلق على ما فيه: علاج الجسم والنفس، وفلان يستطب لوجعه، أي يستوصف الدواء أيُّه يصلح لدائه، ورجل طب وطبيب: عَالِمٌ بِالطَّبِّ؛ تَقُولُ: مَا كُنْتُ طَبِيباً.^٣

^١ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ١ / ٩٢، الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٢ / ٤٥٤.

^٢ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م، ١ / ١٠٩.

^٣ ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م، ٣ / ٢٣٦.

ويقال: وَقَدْ طَبَّ يَطْبُ وَيَطْلُ، وَتَطَبَّبَ، وَقَالُوا تَطَبَّبَ لَهُ: سَأَلَ لَهُ الْأَطْبَاءُ، وَالطَّبُّ الرَّفْقُ وَالطَّبِيبُ الرَّفِيقُ، وَالطَّبُّ وَالطَّبِيبُ: الْأَحَاقِقُ مِنَ الرِّجَالِ، الْمَاهِرُ بِعِلْمِهِ؛ وَكُلُّ حَازِقٍ بِعَمَلِهِ طَبِيبٌ عِنْدَ الْعَرَبِ.^١

والأصل اللغوي من خلال البحث عن الجذر اللغوي فكله يدور حول هذا المعنى وهذه الاشتقاقات اللغوية المتشابهة إلى حد كبير.

الطب اصطلاحاً: علم يعرف به حفظ الصحة وبرء المرض، أو هو العلم الذي يختص بمعالجة الأمراض.^٢

وقيل **الطب:** علم الطب هو ما يستشف منه أحوال صحة الإنسان من طريق ما إن كان صحيحاً أو مريضاً.^٣

النوازل لغةً: نَوَازِلٌ: جمع نازِلٍ، وجذرها (ن ز ل) يدل على هبوط الشيء ووقوعه.^٤

وما ينزل بالناس من الحوادث والملمات ينقسم باعتبار شدتها إلى خمسة أقسام، فيقال:

نزلت بهم نازلة، ونائبة، وحادثة.

ثم أبدة، وداهية، وباقعة.

ثم بانقة، وحاطمة، وفاقرة.

ثم غاشية، وواقعة، وقارعة.

ثم حاقة، وطامة، وصاخة.^٥

النوازل اصطلاحاً: الوقائع والمسائل المستجدة والحادثة التي تحتاج إلى حكم شرعي.^٦

استخدم بعض الفقهاء مصطلح "النازلة" بمعناها اللغوي الوارد أعلاه في مواضع متعددة ضمن كتب الفقه، مثل قولهم: "يجوز القنوت في النوازل"، مشيرين بذلك إلى المصائب العامة والشدائد الكبرى.

١ البعداني، محمد نعمان محمد، مستجدات العلوم الطبية وأثرها في الاختلافات الفقهية دراسة مقارنة، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ١٤٣٣هـ، ص ٣٦

٢ المناوي، التوقيف على مهمات التعريف، دار المعالي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٤م، ١/ ٢٣٥

٣ أحمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ١/ ٦٤٤

٤ ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، دار احياء التراث العربي، ٢٠٠١، ٥/ ٤١٧

٥ الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وأسرار العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٠م، ٢/ ٣٤٣.

٦ الوزاني، أبي عيسى محمد، النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م، ١/ ٥٦

ويؤكد هذا الفهم ما أورده الإمام النووي -رحمه الله- في شرحه على صحيح مسلم تحت عنوان: "باب استحباب القنوت في جميع الصلوات عند وقوع نازلة بالمسلمين"، حيث عدد بعض صور تلك النوازل كعدو يهدد المسلمين، أو قحط، أو وباء، أو عطش، أو أي ضرر ظاهر يصيب الأمة، والعياذ بالله.^١

عرّف ابن عابدين النوازل بأنها: "المسائل التي عرضت على المشايخ المجتهدين في المذهب، ولم يجدوا لها نصًا صريحًا، فأصدروا فيها الفتاوى بناءً على التخيير والاجتهاد".^٢ وقد عقب د. محمد يسري ابراهيم على تعريف ابن عابدين للنوازل فقال: "والنص المذكور في تعريف ابن عابدين المقصود به فتاوي أبي حنيفة وتلامذته الكبار كمحمد بن الحسن وأبي يوسف ونحوهما وتعريف ابن عابدين أشار إلى فحواه ومعناه من المتقدمين الإمام الشافعي -رحمه الله- حيث قال: "فليست تنزل بالمسلمين نازلة إلا في القرآن الدليل على سبيل الهدى فيها"، وكذلك الإمام ابن عبد البر -رحمه الله- حين ترجم بابا في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" فقال: "باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة".^٣

كما يُطلق على العلم الذي يُعنى بالنازلة عدة مصطلحات.

١. فقه النوازل.

٢. فقه الواقع: يعنى فقه الحياة التي يعيشها الشخص.

٣. فقه المقاصد: ومقاصد الشريعة هي مولدة للنوازل، فالنوازل أحكامها تستنبط من مقاصد الشريعة وتعلل بها.

^١ ينظر: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ، ١٧٦/٥. إبراهيم، محمد يسري، فقه النوازل للأقليات المسلمة "تأصيلاً وتطبيقاً"، رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، دار اليسر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣، ٣٠/٢.

^٢ ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار لشرح تنوير الأبصار، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣ م، ١/١٤٢.

^٣ ينظر: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف (ت ٤٦٣هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م، ٨٤٤/٢. وينظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ١١/٢. إبراهيم، محمد يسري، فقه النوازل، مرجع سابق، ٣٢/١.

٤. فقه الأولويات: يعنى أن النازلة سواء كانت للفرد أو المجتمع فهي أولى بالبحث والاستقصاء

وإبراز الحكم من غيرها، فهي من الأولويات في هذا الجانب.

المطلب الثاني: المقاصد الشرعية وعلاقتها بالمجال الطبي.

المقاصد الشرعية تمثل جوهر التشريع الإسلامي وغاياته العليا والأسمى، حيث تهدف المقاصد الشرعية إلى تحقيق مصالح العباد في الدارين، وتعد هذه المقاصد إطاراً مرجعياً مهماً في فهم الأحكام الشرعية وتطبيقها، خصوصاً عند التعامل مع النوازل الطبية المعاصرة.

وقد اهتمت الشريعة الإسلامية بحفظ الضرورات الخمس: "الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، وجعلت هذه الضرورات أساساً للحفاظ على حياة الإنسان وسلامته، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بالمسائل بالجانب الطبي التي تعنى بصحة الإنسان وحياته".^١

وفي المجال الطبي، يبرز دور المقاصد الشرعية في إرشاد الفقهاء والأطباء إلى الأحكام المناسبة التي تراعي تطور الطب الحديث وتعيديته.

فحفظ النفس على سبيل المثال لا الحصر، "يعتبر مقصداً رئيسياً يُستدل به في جواز التدخلات الطبية التي تسعى لعلاج الأمراض، سواء كانت جراحية أو دوائية، حتى وإن كانت تتطوي على درجة من المخاطرة، ومن هنا يجيز الفقهاء إجراء العمليات الجراحية الدقيقة إذا رجحت المصلحة المترتبة عليها، باعتبارها تحقق مقصد حفظ النفس أو التخفيف من معاناة المريض".^٢

وقد تناول الفقهاء المقاصد الشرعية في المجال الطبي بمنهجية متوازنة، تراعي تطورات العلوم الطبية وتحدياتها. على سبيل المثال، "ناقش الفقهاء المعاصرون تطبيق قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" في مسائل مثل زراعة الأعضاء ونقل الدم واعتبروا أن هذه الإجراءات قد تكون مشروعة إذا كان الهدف منها إنقاذ حياة مريض أو تحسين جودة حياته، بشرط ألا تؤدي إلى ضرر أكبر، وهو ما ينسجم مع مقصد حفظ النفس".^٣

١ عودة، جاسر، مقاصد الشرعية كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٢م، ١/ ٨٣.

٢ حمد، جهاد حمد، الأحكام الشرعية في ضوء المستجدات الطبية والبيولوجية العصرية، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ٢/ ٩٢.

٣ بنجمور، منير، القضايا الطبية المعاصرة ومقاصد الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م، ١/

وكذلك تناول الفقهاء مسائل تتعلق بمقصد حفظ النسل، مثل "تقنيات الإخصاب المساعد والتلقيح الصناعي، مستندين إلى ضوابط شرعية تمنع الوقوع في محظورات تتعارض مع مقاصد الشريعة، كاختلاط الأنساب".^١

كما برزت أهمية المقاصد الشرعية في المسائل الطبية الأخلاقية، "مثل الإفتاء بجواز وقف العلاج في حالات اعتُبر فيها استمرار العلاج عبثيًا، أو الدخول في مناقشات شرعية حول جواز الأبحاث العلمية المتعلقة بالخلايا الجذعية، فالفقهاء في هذا السياق لم يكتفوا بالاستناد إلى القواعد الفقهية الجزئية، بل استعانوا بالمقاصد الشرعية الكبرى لتحقيق التوازن بين المصالح والمفاسد، وفق قواعد مثل جلب المصالح ودرء المفاسد".^٢

يتضح للباحث مما سبق أن المقاصد الشرعية ليست مجرد إطار نظري، بل أداة عملية تسهم في توجيه الفقهاء إلى إصدار أحكام متوازنة تحقق مصالح الأفراد والمجتمعات في المجال الطبي ومع تطور النوازل الطبية وظهور تقنيات علاجية جديدة، تستمر أهمية المقاصد الشرعية في تقديم حلول عملية تتسجم مع روح الشريعة ومقاصدها، ما يجعلها أداة لا غنى عنها في الاجتهاد الفقهي المعاصر.

المطلب الثالث: القواعد الفقهية الحاكمة على المستجدات الفقهية.

إن القواعد الفقهية هي إحدى الأدوات الفقهية الأساسية التي يعتمد عليها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية للمستجدات الطبية، حيث توفر إطارًا عامًا يساعد في تفسير النصوص الشرعية وتطبيقها على الوقائع الحديثة.

وتتميز القواعد الفقهية بمرونتها وعموميتها، ما يجعلها مناسبةً لتناول النوازل الطبية التي لم يكن لها نظير في العصور السابقة.

ومن أبرز القواعد الفقهية المؤثرة في التعامل مع المستجدات الطبية ما يلي:
أولاً. قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"

^١ السامرائي، حذيفة عبود مهدي، تعامل الداعية مع المستجدات الفقهية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

٢٠١٣م، ١/ ١٧٨

^٢ الكيلاني، عبد الرزاق، الحقائق الطبية في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م، ١/ ٥٨

تعد قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات من أهم القواعد الفقهية التي تبرز في المجال الطبي، حيث تتيح التوسع في إباحة بعض المحظورات إذا دعت الضرورة لذلك.^١

فالضرورات تشمل كل ما يتعلق بحفظ النفس من الهلاك أو الضرر الشديد، وهو ما يفتح المجال للتعامل مع قضايا معقدة مثل زراعة الأعضاء، ونقل الدم، واستعمال الأدوية المحتوية على مواد محرمة إذا لم توجد بدائل مباحة، ومع ذلك فالفقهاء يلتزمون بضوابط هذه القاعدة، مثل أن تكون الضرورة قائمة وحقيقية، وألا تتجاوز الإباحة الحد اللازم لدفع الضرر.^٢

ثانياً. قاعدة "المشقة تجلب التيسير"

تأتي هذه القاعدة لتعكس روح الشريعة في رفع الحرج والتخفيف عن الناس، لا سيما في الحالات الطبية التي قد تتطلب تجاوز الأحكام العادية لتحقيق التيسير، فعلى سبيل التمثيل: "أجاز الفقهاء الإفطار للمريض في رمضان إذا كان الصيام يسبب له مشقة كبيرة أو يؤدي إلى تفاقم مرضه، وتُبنى أحكام التخفيف في العلاج، مثل الجراحات العاجلة أو استخدام الأدوية ذات التأثير الجانبي على هذه القاعدة ما يعكس شموليتها وواقعيتها".^٣

٣. قاعدة "اليقين لا يزول بالشك"

تلعب قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" دوراً محورياً في المسائل الطبية التي تتطلب قرارات دقيقة قائمة على المعطيات اليقينية، فعلى سبيل المثال "عند الحكم بوفاة الدماغ كميّار للموت الشرعي، يجب أن يتم التأكد من هذه الحالة من خلال معايير طبية دقيقة قبل إصدار الحكم الشرعي".^٤

كما تطبق هذه القاعدة في حالات تشخيص الأمراض، حيث يُشترط اليقين أو غلبة الظن في اتخاذ القرارات الطبية، كإجراء عملية جراحية أو وصف دواء معين.

١ المحمد، محمد محمود، القواعد الفقهية الكبرى - القواعد المتفق عليها بين المذاهب الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨م، ٢/ ١٢١.

٢ صادق، سمر سمير، الاضطرار في القواعد الفقهية بين الشريعة الإسلامية، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ٢٠١٨م، ٢/ ٦٤.

٣ أمامة، عدنان محمد، الأحكام والتقرير لقاعدة المشقة تجلب التيسير، دار الفرقان للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م، ٢/ ١١٢.

٤ زبياري، عامر سعيد، مباحث في قاعدة اليقين لا يزول بالشك: احكام وتطبيقات، دار ابن حزم، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م، ٢/ ٨.

٤. قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"

تتجلى هذه القاعدة في التعامل مع النوازل الطبية التي قد تتطوي على ضرر للفرد أو المجتمع، فعلى سبيل المثال " تحظر الشريعة استخدام تقنيات طبية قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين، مثل تجارب الأدوية غير الآمنة، أو تقنيات التلقيح الصناعي التي تؤدي إلى اختلاط الأنساب كما تُستخدم القاعدة في ضبط الممارسات الطبية بحيث تُجنب المرضى الأذى غير الضروري".^١

٥. قاعدة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"

تظهر أهمية هذه القاعدة في القرارات الطبية التي تتطوي على توازن بين مصلحة متحققة ومفسدة محتملة، فعلى سبيل المثال قد "يُمنع استخدام تقنيات طبية حديثة إذا ثبت أنها تؤدي إلى أضرار أخلاقية أو اجتماعية أكبر من المنافع المرجوة، وينطبق ذلك على المسائل المرتبطة بالهندسة الوراثية أو تعديل الجينات، حيث يتم النظر بعناية في المآلات المحتملة قبل اتخاذ الحكم الشرعي".^٢

ويتضح للباحث هنا أثر هذه القواعد في التعامل مع المستجدات الطبية متمثلًا في أن توظيف القواعد الفقهية في النوازل الطبية يساهم في تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الشريعة ومقتضيات العصر، فمن خلال هذه القواعد، يتمكن الفقهاء من تقديم حلول عملية للمستجدات الطبية المعاصرة، مثل تقنيات زراعة الأعضاء، وعلاج العقم، والأبحاث المتعلقة بالخلايا الجذعية، بما يضمن التزام الأحكام الشرعية مع مراعاة تطور العلوم، وتُظهر هذه القواعد الفقهية مرونة الشريعة الإسلامية وقدرتها على مواكبة المستجدات، حيث تتيح إطارًا متكاملًا للتعامل مع المسائل العلاجية الحديثة، مع الحفاظ على ثوابت الدين ومقاصده العليا.

المبحث الثاني: التطبيقات الفقهية حول المستجدات الطبية

المطلب الأول: التطبيقات الفقهية للمستجدات الطبية المعاصرة

تعد المستجدات العلاجية المعاصرة من التحديات الكبرى التي تواجه الفقه الإسلامي في العصر الحديث، وذلك بالنظر إلى تطور العلوم العلاجية بشكل سريع، وما يترتب على ذلك من ظهور مسائل طبية جديدة تتطلب فتاوى شرعية دقيقة ومبنية على أسس فقهية رصينة.

١ أحمد، البديري السيد مصطفى، القواعد الفقهية ودورها في إقامة مقاصد الشريعة الإسلامية، دار التعليم الجامعي،

٢٠٢٠م، ٢/ ١٧٩

٢ البيانوني، محمد أبو الفتوح، جلب المصالح ودرء المفاسد في الشريعة الإسلامية، دار الفكر الإسلامي، القاهرة،

مصر، ١٩٨٩م، ٢/ ٢٢.

فقد أسهمت التطورات بالجانب الطبي في إحداث تغييرات جذرية في طرق التشخيص والعلاج، مما دفع الفقهاء إلى التعامل مع هذه المستجدات بمرونة ووعي عميق، مع الحفاظ على المبادئ الشرعية التي تهدف إلى حفظ مصالح الناس ودفع المفاصد عنهم وسنتناول في صوراً من صور التطبيقات الفقهية للمستجدات الطبية المعاصرة:

أولاً: الفتاوى المتعلقة بزراعة الأعضاء .

تعد مسألة زراعة الأعضاء من أبرز المستجدات العلاجية التي أثارت اهتمام الفقهاء المعاصرين، نظراً لتعقيدها الأخلاقية والشرعية،^١ ففي سياق المقاصد الإسلامية يعتبر حفظ النفس من المقاصد الشرعية الأساسية، مما يتيح توسيع دائرة الإباحة في بعض الحالات التي تهدف إلى إنقاذ حياة المريض.^١ من خلال ذلك، اختلفت آراء الفقهاء حول جواز زراعة الأعضاء، حيث تم استناد البعض إلى قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" في جواز عمليات زراعة الأعضاء من شخص لآخر، إذا كانت الحاجة ملحة ووجود بديل غير ممكن، وقد أجازت بعض المجامع الفقهية الإسلامية مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي هذه العمليات بشرط أن تتم في إطار ضوابط شرعية صارمة وواضحة، من بينها:

١. **التأكد من ضرورة العملية** يجب أن تكون عملية الزرع لإنقاذ حياة الإنسان أو تحسينها، وأن تكون الحالة العلاجية تتطلب ذلك.
٢. **الإذن الشرعي** من خلال ضرورة الحصول على موافقة الشخص المتبرع أو ورثته في حال وفاته، على أن تكون التبرعات بدون مقابل مادي.
٣. **حفظ كرامة الإنسان** ففي حالة زرع الأعضاء، يجب الحفاظ على كرامة المتبرع والمتلقي، وألا تؤدي العملية إلى أضرار جسيمة للمتبرع.
٤. **منع المتاجرة بالأعضاء** "حيث يتفق الفقهاء على تحريم بيع الأعضاء أو شراءها، باعتبار ذلك نوعاً من الاستغلال المادي والتجارة في جسم الإنسان، وهو ما يتناقض مع القيم الأخلاقية للشريعة الإسلامية".^٢ حيث حذر بعض الفقهاء من التجاوزات العلاجية التي قد تؤدي إلى مشكلات أخلاقية، مثل التبرع بالأعضاء دون علم المتبرع أو استخدام الأعضاء في أغراض غير طبية، مثل التلاعب بالأجنة أو

١ قرضاوي، يوسف، زراعة الأعضاء في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م، ٦ / ١

٢ القره داغي، عارف علي، قضايا فقهية في نقل الأعضاء البشرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م،

الاستنساخ، ولذلك يُشدد الفقهاء على ضرورة تطبيق الضوابط الشرعية التي تضمن عدم إلحاق الضرر بالإنسان أو المجتمع المسلم من خلال السلوكيات العلاجية التي تعد غير مسؤولة في هذا الصدد.

ثانياً. حكم التلقيح الصناعي والاستنساخ

تتعلق قضية التلقيح الصناعي والاستنساخ بمسائل طبية حساسة لها أبعاد شرعية معقدة، نظراً لما تتضمنه من تدخلات مباشرة في عملية الإنجاب والنسل البشري، "ففي البداية يُعرّف التلقيح الصناعي على أنه إدخال السائل المنوي في رحم المرأة بهدف حدوث الحمل، في حين يُعتبر الاستنساخ إجراءً علمياً يتم من خلاله إنشاء نسخة وراثية مطابقة لفرد آخر".^١

ومن الناحية الفقهية "اختلفت الآراء حول جواز التلقيح الصناعي، خصوصاً في حال استخدام تقنيات التلقيح داخل رحم الزوجة، حيث يرى العديد من الفقهاء جواز هذا الإجراء إذا كان يقتصر على الزوجين فقط دون تدخل أطراف أخرى، ويُشترط أن يكون السائل المنوي مأخوذاً من الزوج ذاته دون استخدام مانع شرعي أو غيره".^٢

ومع ذلك، "يعتبر التلقيح الصناعي باستخدام السائل المنوي من شخص آخر غير الزوج، أو في حالة استخدام بويضات امرأة أخرى، محرماً في الآراء الفقهية، ويُستند في ذلك إلى الحفاظ على النسب والكرامة الإنسانية ورفض اختلاط الأنساب، وهو ما ينسجم مع قاعدة "الأنساب تحق بالطرق الشرعية".^٣ أما بالنسبة للاستنساخ، "فهناك اتفاق واسع بين الفقهاء على تحريمه، خاصة إذا كان الهدف منه إنتاج نسخ بشرية متماثلة، وهو ما يشكل انتهاكاً لمقصد الشريعة في الحفاظ على النسب وكرامة الإنسان".^٤ حيث يرى الفقهاء "أن الاستنساخ البشري يتناقض مع المفهوم الشرعي للإنجاب، الذي يقوم على علاقة زوجية مشروعة بين الرجل والمرأة، كما أن الاستنساخ البشري قد يؤدي إلى مشكلات أخلاقية كبيرة من بينها خلق نسل دون أب أو أم شرعيين، مما يخلق مشكلات في النسب والميراث والحقوق الأسرية".^١

١ عبد الهادي، أبو سريع محمد، أطفال الأنابيب مع بيان حكم التلقيح الصناعي والنسب واللقيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م، ١/ ١٤٢

٢ حسيني، شهاب الدين، التلقيح الصناعي بين العلم والشريعة، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١/ ٦

٣ النجيمي، محمد بن يحيى، الإنجاب الصناعي بين التحليل والتحریم: دراسة فقهية إسلامية مقارنة، دار العلاء للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ٣٨/٢.

٤ أبو عرقوب، حسان عوض، منهاج الشريعة في تشريع الأحكام: وأثره في توجيه الاجتهاد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٧، ١/ ٢٩٩.

في هذا السياق وبناءً على ما سبق أكدت مجامع الفقه الإسلامي في قراراتها على تحريم الاستتساخ البشري، باعتباره يتسبب في الخروج عن النمط الطبيعي للأسر والشعوب، ويُفقد الأفراد هويتهم الخاصة، حيث يتسبب في بلبلة اجتماعية قد تؤدي إلى مشاكل قانونية وأخلاقية ويتعارض ويتصادم صراحةً مع أحد مقاصد الشريعة الإسلامية المتمثل في حفظ الذات البشرية من العبث والضرر.

ثالثاً. الأوبئة وأحكامها الفقهية

الأوبئة تُعد من النوازل التي واجهتها المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ وفي كل مرحلة تاريخية نجد أن المقاصد الإسلامية العامة والفقهية الشاملة تتسع لتستوعب مثل هذه التغيرات، حيث ترك العلماء تراثاً فقهياً غنياً يعالج هذه القضايا.

ومن أبرز الأحكام المتعلقة بالأوبئة الحجر الصحي الذي أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث: " إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا".^٢ إذن يُستدل من ذلك على أهمية الإجراءات الوقائية، مثل الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، لحماية الأرواح.

مع تطور العلم وظهور أوبئة جديدة في العصر الحديث، أثرت مسائل فقهية مستجدة كتعطيل صلاة الجماعة والجمعة، والالتزام بالإجراءات التي تفرضها السلطات الصحية، وضرورة التوفيق بين أداء العبادات وحفظ النفس.^٣

وقد اعتمد العلماء على مقاصد الشريعة مثل حفظ النفس في إباحة هذه الإجراءات، وعدّوا تعطيل الجماعات وقتياً من باب رفع الضرر، كما أن الالتزام بالإرشادات الطبية يُعد واجباً شرعياً وفقاً لقاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".

٢. اللقاحات وحكمها في الفقه الإسلامي

مع انتشار الأوبئة، أصبحت اللقاحات وسيلة أساسية للوقاية، مما أثار تساؤلات فقهية حول مشروعيتها ومدى إلزاميتها. اللقاحات تقوم على إدخال مادة مضعفة أو معطلة لتحفيز جهاز المناعة، ويستند الحكم

١ المرجع السابق، ١/ ٣٠٢.

٢ البخاري، صحيح البخاري، باب ما يذكر في الطاعون، رقم الحديث: ٥٣١٤.

٣ الشبل، عبدالعزيز بن إبراهيم، مقدمات فقه النوازل، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ٢٠١٧، ج ١،

الشرعي على تحليل فوائدها ومخاطرها. من حيث الأصل، اللقاحات جائزة لأنها تدخل ضمن التدابير الطبية التي تسهم في حفظ النفس، وهو مقصد أساسي للشريعة. عند إلزامية اللقاحات من قبل الجهات المختصة، يرى العلماء أن ذلك يجوز شرعاً إذا اقتضت المصلحة العامة، استناداً إلى قاعدة "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة". أما إذا ثبت ضرر محتمل من اللقاح، فإن القاعدة الفقهية "الضرر يزال" تصبح معياراً رئيسياً لتحديد الموقف الشرعي. وبالتالي، تتحقق مشروعية اللقاح إذا كان وسيلة موثوقة للحماية من الأمراض دون ضرر معتبر.

رابعاً. تغيير معالم الوجه- التبرج- (مثل البوتكس والفيلر) وحكمه

تغيير معالم الوجه باستخدام البوتكس والفيلر يمثل واحدة من أبرز قضايا الطب التجميلي المعاصر، وهذه الإجراءات تُستخدم لتجميل الوجه أو تحسين مظهره، ولكنها تُثير تساؤلات شرعية، "حيث يرى الفقهاء أن التغيير بهدف إزالة التشوهات الناتجة عن حوادث أو عيوب خلقية يُعتبر مشروعاً؛ لأنه يدخل في باب العلاج المباح".^١

أما إذا كان الهدف تحسين مظهر طبيعي دون ضرورة ملحة، فإن الحكم يختلف بناءً على نية الاستخدام:^٢

إذا كان لتحسين الهيئة دون إسراف أو قصد خداع الآخرين، فقد يُباح باعتباره من الزينة المشروعة، أما إذا كان الغرض هو التغيرير بالآخرين، كما في حالة المرأة المقبلة على الزواج التي تسعى لإخفاء عيوب خلقية مؤقتة، فيُعد ذلك من باب الغش المحرم، وتستند هذه المسألة إلى قاعدة "من غش فليس منا".^٣

خامساً. استخدام الرجال للإبر المنشطة لإظهار العضلات (العقاقير)^٤

^١ البيانوني، محمد أبو الفتح، العمليات التجميلية: حقيقتها، أنواعها، حكمها، ضوابطها، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م، ج ١، ص ٦٤.

^٢ ينظر: أ.م.د. ضياء سرحان خلف، أثر القران في معالجة الظاهر السلبي لدى الفرد والاسرة والمجتمع، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠١٢م، ص ١٠٢ وما بعدها.

^٣ ياسين، هبة، مشروعية التزين والتجميل، دار العلا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١١م، ج ١، ص ٣٧.

^٤ ينظر: أ.د. وجدان فريق عناد/ أ.د. ستار جبار الجابري، علم الصيدلة في الحضارة العربية الاسلامية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٢م، ص ٤ وما بعدها.

ظاهرة استخدام الإبر المنشطة أو المكملات الصناعية لإبراز العضلات أصبحت شائعة بين الرجال، خاصة في الرياضة أو تحسين المظهر، وهذه الممارسات تتطلب دراسة من الناحية الفقهية وفقاً لعدة اعتبارات:

إذا كان الهدف هو تحسين اللياقة البدنية أو الهيئة بشكل صحي دون إضرار بالنفس أو مخالفة شرعية، فقد يكون جائزاً.

أما إذا كان الغرض من استخدام هذه المواد خداع الآخرين أو الإيهام بالقدرة البدنية، كما في مسابقات أو عروض رياضية، أو له مترتبات سلبية على الصحة العامة كإتلاف الكبد والكلى، فإن ذلك يُعد محرماً، وبالإضافة إلى ذلك إذا ثبت طبيياً أن هذه الإبر تلحق ضرراً بالصحة على المدى البعيد، فإن استخدامها يكون محرماً استناداً إلى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار".^١

المطلب الثاني: شروط الاجتهاد في المسائل العلاجية وآلية التعامل معها.

شروط الاجتهاد في المسائل العلاجية

إن الاجتهاد في المسائل العلاجية يتطلب من المجتهد أن يتوفر على مجموعة من الشروط التي تمكّنه من إصدار أحكام شرعية دقيقة، تتناسب مع التطورات الحديثة في المجال الطبي. وهذه الشروط لا تقتصر على الخبرة الفقهية التقليدية، بل تشمل أيضاً المعرفة المتعمقة بالعلوم العلاجية وأدواتها، وفيما يلي أهم الشروط التي ينبغي أن يتحلى بها المجتهد في المسائل الطبية:

أولاً: التمكن من علم أصول الفقه:

يشترط في المجتهد أن يكون متمكناً من أصول الفقه وقواعده، بحيث يستطيع فهم النصوص الشرعية، واستنباط الأحكام منها بناءً على الأدلة الشرعية، وذلك يشمل القدرة على التعامل مع الأدلة من القرآن والسنة والإجماع والقياس، بالإضافة إلى إلمامه بالقواعد الفقهية التي تُستخدم في مختلف المسائل.^٢

ثانياً: التمكن من العلوم الطبية:

نظراً للطابع المتخصص للمسائل العلاجية المعاصرة، يجب على المجتهد أن يكون لديه معرفة عميقة بالمفاهيم العلاجية الحديثة، "وأن يكون على دراية بالأدوات والتقنيات المستخدمة في الطب، مثل جراحة

^١ الكرباسي، محمد صادق محمد، شريعة الرياضة، بيت العلم للنابيين، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م، ج ١، ص ١١.

^٢ الشقاقي، عبد الكريم عمر عبد الكريم، الضوابط الأصولية للاجتهاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م،

الأعضاء، التلقيح الصناعي، والعلاج بالخلايا الجذعية، ويتطلب هذا التخصص فهماً واضحاً للأثار المترتبة على هذه التقنيات من الناحية العلاجية والشرعية".^١

ثالثاً: التوازن بين النصوص الشرعية والمعطيات العلاجية:

يجب على المجتهد أن يكون قادراً على تطبيق النصوص الشرعية في إطار المعطيات العلاجية الحديثة، فلا يمكنه إصدار حكم شرعي إلا بعد أن يتأكد من التفاعل بين الحكم الشرعي والمستجدات العلاجية مع مراعاة تأثير هذه المستجدات على الحياة البشرية".^٢

رابعاً: القدرة على الاستفادة من التخصصات المساعدة:

قد يتطلب الاجتهاد في المسائل العلاجية الاستعانة بأراء الخبراء في المجالات العلمية والطبية في بعض الحالات، "لذا فإن الاجتهاد في هذه المسائل يتطلب أيضاً التعاون مع الأطباء والمختصين في العلوم العلاجية، للتأكد من صحة المعلومات المتعلقة بالحالة العلاجية ومخاطرها".^٣

آلية التعامل مع المسائل العلاجية في الاجتهاد الفقهي

يتبع المجتهد في التعامل مع المسائل العلاجية آلية محددة تسعى إلى التوفيق بين أحكام الشريعة والواقع الطبي ومن أبرز هذه الآليات ما يلي:

أولاً: دراسة الحالة العلاجية بعناية:

يتعين على المجتهد قبل إصدار الحكم أن يدرس الحالة العلاجية المعروضة عليه من كافة جوانبها، "ويتطلب ذلك الاطلاع على تفاصيل التشخيص والعلاج المتاح، والتأكد من ضرورة التدخل الطبي، بالإضافة إلى التحقق من أن العلاج المتاح يتماشى مع مقاصد الشريعة في الحفاظ على النفس والعقل".^٤

ثانياً: الاستناد إلى مقاصد الشريعة:

١ فيض، علي رضا، الفقه والاجتهاد: عناصر التأصيل والتجديد والمعاصرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨م، ٢/ ١٧٢.

٢ المرجع السابق، ٢/ ١٧٤.

٣ علوان، عمار بن عبد الله، الاجتهاد وضوابطه عند الإمام الشاطبي: دراسة مقارنة، دار ابن حزم، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م، ١/ ٩٦.

٤ رجال، علاء الدين حسين، معالم وضوابط الاجتهاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ١/ ٣٢٧.

يجب أن يكون الحكم الفقهي مستنداً إلى مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق مصالح الإنسان، مثل حفظ النفس والعقل والنسل، "ولذلك يتعين على المجتهد أن يحدد هل العلاج أو الإجراء الطبي المتاح يحقق هذه المقاصد، أم أنه يتعارض معها".^١

ثالثاً: استشارة أهل الاختصاص:

في المسائل الطبية المعقدة، يجب على المجتهد أن يستعين بأهل الخبرة من الأطباء والباحثين في المجال الطبي، لتقييم مدى سلامة العلاج الطبي أو الإجراء المقترح، وتعد هذه الاستشارة أداة مهمة لضمان توافق الحكم الفقهي مع المعطيات العلمية والطبية.

رابعاً: الموازنة بين المصلحة والمفسدة:

قبل إصدار الحكم، يجب على المجتهد أن يوازن بين الفوائد المحتملة من الإجراء الطبي والمخاطر أو المفسدات التي قد تنجم عنه، "فإذا كانت المصلحة غالبية ولا توجد مفسدة كبيرة، يجوز تطبيق العلاج أو الإجراء الطبي، وإلا فإنه يجب الامتناع عنه".^٢

خامساً: مراعاة أثر السياقات الزمانية والمكانية على الأحكام

إن للسياقات الزمانية والمكانية لها تأثير كبير في تحديد الأحكام الفقهية، وخاصة في المسائل العلاجية التي تتأثر بتطورات العصر وابتكاراته، "ففي عصرنا الحديث، نشأت العديد من التقنيات العلاجية التي لم يكن لها مثيل في العصور السابقة، مما يتطلب من الفقهاء إعادة النظر في تطبيقاتهم المذهبية وفقاً لهذه السياقات".^٣

١. السياق الزمني:

يتجلى تأثير السياق الزمني في كون الفقهاء يتعاملون مع مستجدات طبية قد تكون حديثة جداً، أو لم تكن موجودة في العصور الإسلامية الأولى، فعلى سبيل المثال فتاوى طبية "تتعلق بتقنيات متقدمة مثل الاستئصال أو زراعة الأعضاء تستند إلى المعرفة الحالية بالتكتيكات العلاجية".^٤

١ المرجع السابق، ١ / ٣٢٨.

٢ علوان، عمار بن عبد الله، مرجع سابق، ١ / ٩٩

٣ الشقافي، مرجع سابق، ١ / ٧٢.

٤ المرجع السابق، ١ / ٧٤.

وقد تختلف عن آراء الفقهاء في العصور القديمة، حيث كانت المعرفة العلاجية أقل تطوراً، وبالتالي فإنه يتم مراعاة التطورات الزمانية في الاجتهاد الفقهي بحيث تتماشى الأحكام مع التقدم العلمي ولا تتجاهل المعطيات الحديثة.

٢. السياق المكاني:

أما السياق المكاني فيشير إلى اختلاف الأوضاع الطبية باختلاف الدول والمناطق. ففي بعض البلدان المتقدمة، قد تتوفر تقنيات طبية عالية المستوى، بينما في مناطق أخرى قد تقتصر الوسائل الطبية على الأساليب التقليدية، "وهذا ينعكس على فتاوى الفقهاء، حيث يمكن أن تتباين الأحكام وفقاً للواقع المحلي والموارد المتاحة، لذا قد يختلف حكم إجراء عملية طبية معقدة بين مناطق تختلف فيها الإمكانيات الطبية، ومن خلال ذلك يتضح أن الفقه الإسلامي يستطيع التكيف مع مستجدات مداواة في ضوء السياقات الزمانية والمكانية، مع الحفاظ على الثوابت الشرعية".^١

ومن خلال ما تقدم تظهر أن شروط الاجتهاد في المسائل العلاجية وآلية التعامل معها تتطلب فهماً دقيقاً يجمع بين العلم الشرعي العميق والفهم المتخصص للمعرفة الدوائية الحديثة، وقد أكدت هذه الآلية على ضرورة موازنة الفقهاء بين الحفاظ على مقاصد الشريعة التي تسعى إلى حماية النفس البشرية، وبين التقدم العلمي الذي يساهم في تحسين جودة الحياة الإنسانية، كما أن التعامل مع السياقات الزمانية والمكانية يُعد عاملاً حيوياً في تحديد الأحكام الشرعية، خاصة في ظل التحديات العلاجية المتجددة والتطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال.

وعليه فإن الاجتهاد في المسائل العلاجية ليس أمراً مستمراً وفقاً للأدلة القديمة فقط، بل هو اجتهاد مستمر في ضوء المستجدات التي تطرأ مع الزمن وتغيرات المكان، ولهذا فإن الحفاظ على توازن بين الاجتهاد الشرعي والتطورات العلمية يساهم في إيجاد حلول شرعية تتماشى مع الواقع الطبي وتلبي احتياجات المجتمع بما يتفق مع مقاصد الشريعة.

الخاتمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.. وفي الختام، يتضح من خلال هذا البحث أن التعامل مع المستجدات الطبية من منظور فقه الشريعة الإسلامية يتطلب موازنة دقيقة بين مستجدات العلم الحديث وأحكام الشريعة الثابتة، وإن الفقه الإسلامي من خلال مرونته وقدرته على

^١ جاد، يحيى رضا، في فقه الاجتهاد والتجديد: دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

الاجتهاد، قادر على مواكبة التطور بالجانب الطبي بشرط أن يكون الاجتهاد مستنداً إلى مبادئ الشريعة وأهدافها العليا.

ولعل من أبرز هذه المبادئ مقاصد الشريعة الإسلامية التي تسعى إلى الحفاظ على النفس والعقل والدين والنسل والمال، وهي القيم الأساسية التي يجب أن تحكم كل حكم فقهي يتعلق بالمسائل العلاجية المعاصرة.

وقد أظهر البحث أهمية الاجتهاد الفقهي المستمر في هذا المجال، حيث تتطلب المسائل العلاجية المستجدة إماماً عميقاً بكل من الشريعة الإسلامية والعلوم الطبية المعاصرة.

وفي هذا السياق، كان من الضروري استعراض القواعد الفقهية المؤثرة في التعامل مع هذه المستجدات، مثل قاعدة درء المفسد مقدم على جلب المنافع، وقاعدة الضرر يزال، التي تساهم في صياغة أحكام شرعية تراعي المستجدات وتحقق مصالح الناس في ضوء الشريعة.

كما أن تأثير السياقات الزمانية والمكانية لا يقل أهمية، فالأحكام الشرعية لا تكون ثابتة فقط، بل تتأثر بالواقع الذي يعيش فيه المسلمون، مما يستدعي من العلماء والمجتهدين مراعاة هذه العوامل عند إصدار الفتاوى في المسائل الطبية الحديثة.

وفي ضوء ما تم عرضه، نجد أن الفقه الإسلامي قادر على التكيف مع التحديات الجديدة في المجال الطبي، ويجب على العلماء أن يسهموا في تطوير المنهجيات الفقهية اللازمة للتعامل مع هذه المسائل بما يحقق المصلحة العامة ويدعم مسيرة التقدم العلمي في إطار التزام كامل بأحكام الشريعة.

النتائج :

١. يمتاز الفقه الإسلامي بمرونة كبيرة تتيح له التكيف مع المسائل الطبية من خلال الاجتهاد المستند إلى مقاصد الشريعة الإسلامية.
٢. تعد مقاصد الشريعة في الاجتهاد الطبي من صميم مقاصد الشريعة، مثل حماية النفس والعقل والنسل، حيث تعد الإطار الأساسي الذي يعتمد عليه الفقهاء عند إصدار الأحكام الفقهية المتعلقة بالمستجدات الطبية.
٣. القواعد الفقهية مؤثرة في الحكم على المستجدات العلاجية مثل قواعد "الضرر يزال" و"درء المفسد مقدم على جلب المنافع" تلعب دوراً محورياً في التأثير على الأحكام المتعلقة بالمستجدات العلاجية.

٤. هناك تأثير زمني ومكاني على الأحكام الفقهية فالسياقات الزمانية والمكانية تؤثر بشكل كبير في كيفية إصدار الأحكام الشرعية على المستجدات العلاجية، مما يتطلب اجتهادًا معاصرًا يتماشى مع التغيرات العلاجية.

٥. التطبيقات الفقهية للمستجدات العلاجية تتطلب مراجعة مستمرة لضمان توافقها مع مقاصد الشريعة وأحكامها.

التوصيات:

١. يُوصى بتشجيع الدراسات الفقهية التي تركز على المستجدات الطبية لضمان تطوير فهم معمق ومناسب للواقع الطبي في ضوء الشريعة الإسلامية.

٢. يجب تدريب فقهاء متخصصين في قضايا الطب الشرعي والمستجدات الطبية ليتمكنوا من إصدار فتاوى دقيقة ومبنية على المعرفة العلمية الدقيقة.

٣. يُوصى بتعميق البحث في القواعد الفقهية المؤثرة في الحكم على المسائل الطبية، مثل قاعدة "الضرر يزال"، لتوفير حلول فقهية تتماشى مع التحديات الطبية المعاصرة.

٤. يجب تعزيز التعاون بين الفقهاء والعلماء الطبيين لضمان تكامل المعرفة الشرعية والعلمية في معالجة المسائل الطبية المستجدة.

٥. يُوصى بتطوير آليات اجتهادية مرنة تأخذ بعين الاعتبار السياقات الزمانية والمكانية في إصدار الأحكام الفقهية المتعلقة بالمستجدات الطبية لضمان تلبية احتياجات العصر والمجتمع.

المراجع والمصادر

القران الكريم

- ١- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٢- ابن عبد البر، ابو عمر يوسف (ت ٤٦٣هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: ابو الاشبال الزهيري، دار ابن الجوزي- السعودية، الطبعة الاولى، ١٩٩٤م.
- ٣- أبو عرقوب، حسان عوض، منهاج الشريعة في تشريع الأحكام: وأثره في توجيه الإجتهد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٧.
- ٤- أحمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.

- ٥- أحمد، البدرى السيد مصطفى، القواعد الفقهية ودورها في اقامة مقاصد الشريعة الاسلامية، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠م.
- ٦- أمانة، عدنان محمد، الإحكام والتقرير لقاعدة المشقة تجلب التيسير، دار الفرقان للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م.
- ٧- إبراهيم، محمد يسري، فقه النوازل للأقليات المسلمة "تأصيلا وتطبيقا"، رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، دار اليسر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣.
- ٨- ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار لشرح تنوير الأبصار، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣م.
- ٩- ابن فارس، ابو الحسين احمد، معجم مقاييس اللغة، دار احياء التراث العربي، ٢٠٠١.
- ١٠- ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.
- ١١- البعداني، محمد نعمان محمد، مستجدات العلوم الطبية وأثرها في الاختلافات الفقهية دراسة مقارنة، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ١٤٣٣هـ.
- ١٢- البيانوني، محمد أبو الفتح، جلب المصالح ودرء المفسدات في الشريعة الإسلامية، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٩٨٩م.
- ١٣- الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وأسرار العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ١٤- السامرائي، حذيفة عبود مهدي، تعامل الداعية مع المستجدات الفقهية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.
- ١٥- الشقاقي، عبد الكريم عمر عبد الكريم، الضوابط الأصولية للاجتihad، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م.
- ١٦- القره داغي، عارف علي، قضايا فقهية في نقل الأعضاء البشرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م.
- ١٧- الكيلاني، عبد الرزاق، الحقائق الطبية في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- ١٨- المحمد، محمد محمود، القواعد الفقهية الكبرى - القواعد المتفق عليها بين المذاهب الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨م.
- ١٩- المناوي، التوقيف على مهمات التعريف، دار المعالي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٤م.
- ٢٠- النجيمي، محمد بن يحيى، الإنجاب الصناعي بين التحليل والتحريم: دراسة فقهية إسلامية مقارنة، دار العلاء للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

- ٢١- الوزاني، أبي عيسى محمد، النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م.
- ٢٢- بنجمور، منير، القضايا الطبية المعاصرة ومقاصد الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م.
- ٢٣- جاد، يحيى رضا، في فقه الاجتهاد والتجديد: دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.
- ٢٤- حسيني، شهاب الدين، التلقيح الصناعي بين العلم والشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
- ٢٥- حمد، جهاد حمد، الأحكام الشرعية في ضوء المستجدات الطبية والبيولوجية العصرية، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
- ٢٦- رجال، علاء الدين حسين، معالم وضوابط الاجتهاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- ٢٧- زبياري، عامر سعيد، مباحث في قاعدة اليقين لا يزول بشك: احكام وتطبيقات، دار ابن حزم، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م.
- ٢٨- صادق، سمر سمير، الاضطرار في القواعد الفقهية بين الشريعة الإسلامية، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ٢٠١٨م.
- ٢٩- عبد الهادي، أبو سريع محمد، أطفال الأنابيب مع بيان حكم التلقيح الصناعي والنسب واللقيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م.
- ٣٠- علوان، عمار بن عبد الله، الاجتهاد وضوابطه عند الإمام الشاطبي: دراسة مقارنة، دار ابن حزم، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م.
- ٣١- عودة، جاسر، مقاصد الشرعية كفسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٢م.
- ٣٢- فيض، علي رضا، الفقه والاجتهاد: عناصر التأصيل والتجديد والمعاصرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨م.
- ٣٣- قرضاوي، يوسف، زراعة الأعضاء في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م.
- ٣٤- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م.

٣٥-النووي, أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى: ٦٧٦هـ), المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج, دار إحياء التراث العربي - بيروت, الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
المجلات:

- ١- أ.م. د ضياء سرحان خلف, أثر القرآن في معالجة الظاهر السلبية لدى الفرد والاسرة والمجتمع, مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, المجلد ١٦, العدد ١, ٢٠١٢م.
- ٢- أ.د وجدان فريق عناد/ أ.د ستار جبار الجابري, علم الصيدلة في الحضارة العربية الاسلامية, مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, المجلد ٧, العدد ٣, ٢٠١٢م.